

قوله لمعين حال من رجل اي حال كونه مقولا لمعين قوله
 ما لم توصف اي تلك النكرة المقصودة بجملة او شبهة الذي
 هو الظرف قوله فالحقت اي تلك النكرة للوئها غير عاملة
 فيما بعدها بالتشبيه بالمضاق في كونه عاملا فيما بعده
 يجامع ان ما اتصل بها من تمامها فان قيل ما السر في
 ان الموصوف بجملة او ظرف من التشبيه بالمضاق في
 باب التدايون باب غيره لا نحو لاجليم يعجل وفي ان
 الموصوف بالمفرد نحو يازيدا الظريف ليس من التشبيه بالمضاق
 فالجواب ان الموصوف بالجملة او الظرف لا بد وان يجعل من
 هذا الموصوف لامن وصف المنادي والالزم وصف المعرفة
 بالجملة او الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لافانه لو جعل من
 وصف المتني لامن نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة
 بالجملة لان اسم لا يكون معرفة قوله يا عظيميا يرحم لكل
 عظيم هذا شرط يمت من بحر الخفيف وعظيم فيل من اعتكلة
 المبالغة لامن الملتصق به وذلك لان ما اتصل بها معولا
 لها واما توجيه الضم المرجوح فنقد ان جملة يرحم لكل
 عظيم نعتها بعد التدا الا قبله فيكون من قبيل وصف
 المناد اي لامن هذا الموصوف ووجه من وجوبه انه
 يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان
 الجملة بعد المعارف احوال الاضغاق ولعل هذا هو الجامل
 لابن هشام على ما قاله قوله والسامل في الحال اي يقال ايضا

والعامل في النعت هو العامل في النعت الا ان يقال ان
 العمل هنا بواحدة فتأمل لم يقل **باب خبر كاد** و
 تسمى افعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالمفعله
 غير مترادفة بقربته فعوله الذي ما وضع للدلالة على قرب
 الخبر وتقييمها على اخواتها يدل على انها امر بابها ولا دليل
 عليه بخلاف امية كان لان اخواتها كان دخلت تحت
 حدثها وان لها من التصرفات ما ليس لغيرها بخلاف كاد
قوله من باب تسمية الكل باسم جزئية اي المجموع اي افعال
 المقاربة وافعال الرجا وافعال الشرع وقوله باسم جزئية
 اي باسم بعض ذلك المجموع الذي هو المقاربة فهو من
 التقليل لان باب تسمية الكل باسم جزئية عبارة عن اطلاق
 اسم الجزء على ما تركيب منه ومن غيره كتسمية المركب من
 كامين فالكلمة قائم الجلي وغيره من كتب هنا وبحت
 في جعله من باب التقليل بان تسمية الكل باسم الجزء عبارة
 عن اطلاق اسم الجزء على تركيب منه ومن غيره وذلك كاطلاق
 الرقيب في قوله تعالى فتدبر رقبه علي مجمع دان الرقيب
 واطلاق العين علي الجاسوس واطلاق لفظ كلمة علي الكلام
 واما تسمية الاشياء المجهدة من غير تركيب باسم بعضها فهذا
 يسمى تقليبا كالمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
 وقال شيخنا الباقين انه من باب التقليل العرفية والتخالف من
 باب التقليل قوله وحقيقة الحال احييان لوجه كونه
 اطلاقا فعلا للمقاربة عليها مجاز اي وانما كان تسميتها

والعامل